الاسرائيليون أكثر من مرة ، ووضعوا عدة خطط اقتصادية خلال السنة الماضية لايجاد حلول لها . ولكن يبدو ان التقدم نحو حل تلك المشاكل يسير ببطء ، بسبب العوامل الناجمة عن الوضع الامني والسياسي والاجتماعي الذي تعيش فيه اسرائيل . وقبل التطرق الى تفاصيل ما تم تنفيذه حتى الان لحل هذه المشاكل ، وما ينبغي ان يتم خلال السنة المالية المقبلة ، في اطار الميزانية الجديدة ، لا بد من التطرق اولا الى بنود هذه الميزانية ومركباتها ، وما رافقها من اجراءات اقتصادية جديدة ، يمكن اعتبارها حلقة في سلسلة الاجراءات التي اتخذت خلال السنة الاخيرة .

ميزانية قائمة على العجز

يبلغ اجمالي مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٧٥/٧٦ ، كما ذكرنا ، ٥٦،٣ مليار ليرة ، منها ٤٤،٥٢ مليار ليرة للميزانية العادية ، التي تشمل الادارة والخدمات الاجتماعية والدفاع والاعانات والفوائد المترتبة على الدين ، والباقي — ١١،٧٨ مليار ليرة — مخصص لميزانية التطوير التي تشمل الاستثمارات الجديدة وتسديد الديون . أمـا الايرادات فتأتي من ثلاثة مصادر : (١) الضرائب المختلفة والقروض الاجبارية ، بقيمة ٤٤،٥٢ مليار ليرة ، ومنها مليارا ليرة على حساب الضرائب الجديدة التي فرضت لتغطية جزء من العجز في الميزانية ، (٢) القروض والمساعدات الخارجية ، والقروض الداخلية بقيمة ١٠،٢٨ مليار ليرة ، (٣) سلفة من بنك اسرائيل بقيمة ١،٥ مليار ليرة لتغطية العجز المتبقي . وتبلغ نسبة الزيادة في مشروع الميزانية الجديدة حوالي ١٣٪ بالمقارنة مع ميزانية ١٩٧٤/٧٥ (أنظر الجدول رقم ١) .

يتميز مشروع الميزانية الجديد بالعجز الوارد به ، البالغ ٣،٥ مليار ليرة ، وذلك بسبب اضافة ملياري ليرة لميزانية الدفاع ، زيادة على ما كان مخصصا لها حسب الاقتراح الاولي الذي قدمتـه وزارة المالية ، واضافة ١،٥ مليار ليرة عـلى ميزانيات وزارات اخرى ، خلال بحث مشـروع الميزانية في الحكومة ومع الوزارات المختلفة . لذلك قررت الحكومة فرض ضرائب جديدة تستطيع بواسطتها جباية ملياري ليرة سنويا لتغطية جزء من العجز ، ثم الحصول على سلفة من بنك اسرائيل بمبلغ ١،٥ مليار ليرة ، تستطيع تسديدها عـلى مدار السنة . وقد اوضح وزير المالية أمام اللجنة المالية في الكنيست السبب الذي دفع الحكومة الى فرض هذه الضرائب بقوله : « كانت هناك ثلاثة بدائل لتغطية العجز في الميزانية : (١) تخفيض ميزانيات الخدمات الاجتماعية . وقد استطعـت الحكومة من هذه الميزانية في سنة ١٩٧٤ مبلغ ١،٤ مليار ليرة ، لذلك سيؤدي اقتطاع جزء آخر الى بطالة آلاف العمال ، (٢) زيادة النفقات بـدون ايجاد مصادر دخل اخرى ، أي تغطية العـجز بواسطة اصدار أموال جديدة ، مما سيؤدي الى زيادة التضخم المالي بسرعة فائقة والى بطالة واسعة وضرر خطير في الاقتصاد ، (٣) فرض ضرائب جديدة وهذه طريقة صعبة ولكنها ضرورية سنحصل بواسطتها على ملياري ليرة سنويا » (دافـار ، ١٩٧٥/٢/٢٧ وانظر ايضا مقابـلة وزير المالية مع معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٨) . لذلك قررت الحكومة الاسرائيلية ما يلي : (١) فرض ضريبة بنسـبة ٧،٥٪ على ارباب العمل . وتسري هذه الضريبة على الاجور التي يدفعها ارباب العمل ، ابتداء من شهر نيسان ، يمكن بواسطتها جمع ٩٥٠ مليون ليرة سنويا — الا ان الحكومة عادت وخفضت هذه الضريبة نظرا للمعارضة الشديدة التي واجهتها ، (٢) رفع ضريبة الشراء على البضائع المحليـة والمستوردة وعلى الخدمات بنسبة ٧،٥٪ ، ويبلغ الدخل المتوقع من وراء هذه الضريبة ٩٨٠ مليون ليرة سنويا ، (٣) زيادة رسوم البريد والهاتف بنسبة ٢٠٪ ، (٤) رفع اسعار السجائر المحلية بمعدل ١٥ — ٢٠ قرشا للعلبة الواحدة ، (٥) منع السلطات المحلية والبلديات من رفع ضريبة الارنونه العامة والتعويض عليها بمبلغ ٢٠٠ مليون ليرة ، (٦) اقالة ٧٠٠ موظف مؤقت والغاء ١٥٠٠ وظيفة في المكاتب الحكومية ، و(٧) السماح للوزارات الحكومية باستغلال ٢٠٪ فقط من ميزانيتها السنوية خلال الاشهر الثلاثة الاولى من السنة المالية . ويقدر هذا التأجيل في النفقات بنحو مليار ليرة ، ويفترض ان يساهم في « تهدئة » النشاط الاقتصادي (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٤ وهآرتس ، ٧٥/٢/٢٥).